

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية دراسة تأصيلية تطبيقية

د. فراس فياض يوسف الحمداني (*)

ملخص البحث:

لا شك أنّ من تأمل الأحكام الفقهية التي ورثتها الأمة الإسلامية من فقهاءها، لوجدتها تتصف بجملة من السمات التي قد لا توجد في غيرها من الاحكام عند الأمم الأخرى، وأبرز هذه السمات: المرونة، ومواكبة كل العصور على اختلاف الناس وعوائدهم وتغير أفكارهم وأنماط سلوكهم وضعف وقوة الوازع الديني عندهم، ومن هنا حاولت تسليط الضوء على هذه السمة، من خلال استعراض الأدلة الشرعية والتطبيقات الفقهية لدى الجيل الأول، ثم الجيل الذي يليهم من فقهاء الملة الذين ساروا على نهجهم استنباطاً وتنزيلاً للنصوص على النوازل مستبصرين بفقهم للواقع الذي يحيط بكل مستجدة مع عدم الغفلة عن روح ومقاصد الشريعة في كل باب من أبواب الفقه، وسدهم لكل ذريعة تُخلُّ في ذلك المقصد مع مراعاة ضرورات الناس وحاجاتهم.

(*) مدرس في قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية /كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة الموصل.

Dr. feras faead yousif

the jurisprudential rulings inherited by the Islamic

ABSTRACT

There is no doubt that one who contemplates the jurisprudential rulings inherited by the Islamic Ummah from its jurisprudence It is characterized by a set of features that may not exist in other judgments at other nations, and most notably these features This is why I tried to shed light on this feature by reviewing the forensic evidence and the jurisprudential applications of the first generation, and then the generation that followed them from the scholars of the religion who followed their path. The conclusion of the texts on the vices is based on their understanding of the reality surrounding each innovator, while not neglecting the spirit and purposes of the Shari'ah in each chapter of fiqh, and filling them with any pretext that contradicts that purpose while taking into account the necessities and needs of the people.

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: بينما نحن حول رسول الله (صلى الله عليه وسلم)،

إذ ذكروا الفتنة - أو ذكرت عنده -، فقال: (إذا رأيت الناس قد مرجت عهودهم، وخفت أماناتهم، وكانوا هكذا)، وشبك بين أصابعه، قال: فقلت إليه، فقلت له: كيف أفعال عند ذلك، جعلني الله فداك؟ قال: (الزم بيتك، واملك عليك لسانك، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بأمر خاصة نفسك، ودع عنك أمر العامة).

رواه الإمام الأحمد في مسنده (١١ / ٥٦٧) برقم (٦٩٨٧)، وقال محقق المسند الشيخ شعيب الأرنؤوط: (إسناده صحيح).

قوله: (إذا رأيت الناس قد مرجت) بفتح الميم وكسر الراء ثم جيم هو الاضطراب والقلق والاختلاط أي فسدت (عهودهم) فلم يبق لهم عهد يوثق به (وخفت أماناتهم) بالمعجمة والفاء أي قلت من قولهم خف القوم إذا قلوا (وكانوا هكذا وشبك أنامله) مشتبكين متشابهين لما أشار إليه - صلى الله عليه وسلم - من دخول الأصابع بعضها في بعض أي اختلط بعضهم في بعض حتى لا يتميز الخبيث من الطيب).

التنوير شرح الجامع الصغير (٢/ ٥٨)، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمرير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

المقدمة

الحمد لله الرافع عن عباده الحرج والمشقة، والصلاة والسلام على نبيه رافع لواء الرفق والمحبة، وعلى آله أهل الشرف والقربة، وعلى أصحابه الذين جاءونا بها ليلها كنهارها نافين عنها كل زيغ وظلمة، وعلى من سار على هديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي رسول الله (ﷺ)، وما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا بعد أن تركوا كتاب ربهم وسنة نبيهم، ومن دواعي تركهما سوء فهمهما والتخبط في طريقة تطبيقهما، وإن خير من يُتأسى بهم في فهم الكتاب والسنة وكيفية تطبيقهما هم الذين صاحبوا صاحب الرسالة، وعابنوا عصر التنزيل، وشاهدوا كيفية التطبيق، ومع هذا قد اختيروا من قبله تعالى لصحبة نبيه وحمل الرسالة وتحمل اعبائها معه (ﷺ)، وكذلك أُفِرُّوا من قبل الشارع الحكيم على طبيعة تعاملهم مع الكتاب والسنة في نصوص ووقائع لا حصر لها، ولقد وجدنا من خلال استقراء وتتبع تطبيقهم للأحكام الشرعية أن لهم طريقة مميزة في التعامل مع النصوص، وكيفية تنزيلها على الواقع، ومراعات لمقاصد الشريعة وكلياتها في ذلك، ومن هذه الطرق ما يسمى بتغيير الأحكام الفقهية المبنية على الاجتهاد والعرف والحال، لأسباب كثيرة منها مروج ذمم الناس وضعف الوازع الديني عندهم، وكذا أئمة الدين والملة الذين جاؤوا من بعدهم ساروا على هداهم واقتنوا

خطاهم في هذا المضمار وغيره، وإلى يومنا الحاضر نجد من العلماء من يحاول أن يكون على الطريق نفسه ويسير على الهدى ذاته (بارك الله تعالى في جهودهم جميعاً)، من أجل هذا وغيره أحببت أن أطرق باب هذا الموضوع وأجمع بعض مسائله من تأصيل وتطبيق عند السابقين واللاحقين منتخبا بعض التطبيقات من فقههم الثري على سبيل التمثيل لا الحصر، ولكي نستتير بها في مواكبة الأحداث المستجدة مما يخص حياتنا وكيفية معالجتها على ضوء هذا المنهج في ظل مروج ذم كثير من الناس وضعف وازعهم الديني وقلة ورعهم، هذا وغيره كان سبباً لاختياري هذا الموضوع، وأبرز سمات منهجيتي أثناء البحث عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج جميع الأحاديث الواردة في البحث مع عزوها إلى مصادرها الأصلية، مع ذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث، وتوثيق جميع المنقول بالرجوع إلى المصادر الأصلية التي وردت فيه مع ذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة والجزء إذا كان الكتاب مقسماً إلى أجزاء، وختمت البحث ببعض المسائل المعاصرة التي يمكن أن تُلحق بهذا الباب والله تعالى من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء سبيل، وقد أسميته:

(مروج الذم وأثره في تغير الأحكام الفقهية دراسة تأصيلية تطبيقية) وجاء في ثلاثة مباحث وثمانية ومطالب في خطة كانت على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالمفردات الواردة في عنوان البحث: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المروج والذم لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف الأحكام الفقهية لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: الجانب التأصيلي: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التأصيل الشرعي لتغير الأحكام

المطلب الثاني: مفهوم تغير الأحكام

المبحث الثالث: أثر مروج الذم في تغير الأحكام الفقهية: وفيه أربعة مطالب:

امثلة تطبيقية على تغير الاحكام بسبب مروج الذم

المطلب الأول: الاحكام التي تغيرت عند الصحابة (رضي الله عنهم)

المُرُوج اصطلاحاً: لم أجد فيما تيسر لي من مصادر ومراجع تعريفاً أُصطلح عليه للمروج، ولكن فيما بدا لي والله تعالى أعلم أنّ معناه الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي. تعريف الذم لغة واصطلاحاً:

الذم لغة: جمع ذمة والذمة هي: (العهد (٨) والأمان (٩) والضمان والحرمة والحق، وسمي أهل الذمة ذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم) (١٠)، وسميت عهداً؛ لأن نقضه يوجب الذم (١١)، هذا عند جملة من اللغويين السابقين وهناك تعريفات متقاربة من قبل المعاصرين منها: أنّ الذمة: عهد وميثاق، أمانة وضمير يقال: (فلانٌ لا ذمّة له - عديم الذمّة: لا ضمير له) وإبراء الذمّة: إرضاء الضمير، وبراءة الذمّة: شهادة تفيد الخلو من المسؤولية المالية أو الجنائية - بريء الذمّة: خالص من الدين أو حقوق الآخرين، وطاهر الذمّة: شريف، نزيه، أمين، وقلة الذمّة: قلة النزاهة والأمانة (١٢).

وعلى هذا يكون للذمة عدة معان منها: (العهد والأمان والحرمة والحق والضمير والمسؤولية المالية والجنائية والنزاهة والأمانة).

الذمة اصطلاحاً: في اصطلاح العلماء الذمة لها اعتباران: من جعلها وصفاً عرفها بأنها وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب له وعليه، ومنهم من جعلها ذاتاً، فعرفها بأنها نفس لها عهد؛ فإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه (١٣)، و (اصطلاح الفقهاء على استعمال الذمة بمعنى الذات والنفس لأنها تطلق على العهد والأمان ومحطهما الذات والنفس فسمي محلها باسمها) (١٤)، و ذكر العلماء أنّ هذه الذمة الصالحة للوجوب له وعليه إنما تثبت له بناء على العهد السابق الذي جرى بين العبد وبين ربه جل وعلا يوم الميثاق كما أخبر الله تعالى بقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهِ عَهْدٌ مِّنْ رَبِّهِ﴾ (١٥)، حتى التزم بهذا العهد جميع ما يمكن أن يجب عليه من الحقوق عند تحقق أسبابها، فإذا وجد سبب حق ولزم ذلك عليه قيل: وجب في ذمته، أي هذا الواجب مما دخل في عهده الماضي ولزم عليه بحكم ذلك العهد (١٦)، (فالذمة كالسبب والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب في ذمته أي على نفسه) (١٧)، وعلى

كل فالدمة في اللغة والاصطلاح معناها له مؤدى واحد وهي ما ثبت للإنسان من حقوق وما ثبت عليه من واجبات، سواء كانت الحقوق لله تعالى أو لأحد من خلقه، وسواء كانت الواجبات التي عليه تتعلق بالله تعالى أو بأحد من خلقه.

وبناءً على ذلك إذا أردنا أن نجعل لمروج الذمم تعريفاً باعتباره علماً نقول:

مرّ أن من معاني المروج: الاضطراب والخلل والفساد وعدم الوفاء بصورة عامة، ومعنى الذمة: العهد والأمان والحرمة والحق والضمير والمسؤولية المالية والجنائية والنزاهة والأمانة، فعليه يكون المعنى الإجمالي: هو اضطراب وخلل وفساد وعدم الوفاء في عهود الناس وضمائرهم ونزاهتهم وأمانتهم وأنه قد أصاب مسؤولياتهم المالية أو الجنائية خلل واضطراب فلم تعد لهم أمانة أو نزاهة، وبمعنى أوضح يمكن أن نقول ضعف الوازع الديني عند الناس، وبهذا يكون بحثنا في أثر اضطراب وخلل وفساد عهود الناس وضمائرهم ونزاهتهم وأمانتهم في تغير الحكم الفقهي.

المطلب الثاني

تعريف الأحكام الفقهية لغة واصطلاحاً

بما أن مصطلح الأحكام الفقهية مركب من لفظين سألين تعريف الأحكام لغة ثم اردفه بتعريف الأحكام الفقهية اصطلاحاً باعتبار أن العلماء يعرفونهما معاً:
الأحكام لغة: هي جمع حُكم، و(الحكم: العلم والفقه) ١٨، أي علماء وفقهاء، هذا ليحيى بن زكريا، والحكم أيضاً: القضاء بالعدل) (١٩)، وهو مصدر: حَكَمَ بينهم يحكم أي قضى، وحكم له وحكم عليه، والحكم أيضاً: الحكمة من العلم، والحكيم: العالم، وصاحب الحكمة، والحكيم: المتقون للأمور (٢٠)، وجمعه أحكام وحكمت عليه بالأمر أحكم حُكماً وحكومة أي قضيت، وأصل الحُكم من قولهم حَكَمْتَهُ عن الشَّيء وأحكمته أي منعته (٢١)، فعليه يمكن أن نقول للحكم معان متعددة اللفظ متوافقة المعنى: فالعلم والفقه مشتملان على القضاء بالعدل وكذلك الإلتقان، فيكون المعنى للحكم هو القضاء.

الحكم اصطلاحاً: للحكم تعريفان عند الأصوليين وعند الفقهاء:

عند الأصوليين: خطاب الله تعالى، المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء، أو التخيير، أو الوضع (٢٢).

عند الفقهاء: ما ثبت بالخطاب، كالوجوب، والحرمة (٢٣).

فالأحكام الفقهية سواء كانت خطاب الله تعالى أم كانت ما ثبت بذلك الخطاب فالأمر سيان في مسألة تغير تلك الأحكام؛ لأن الحكم عند الأصوليين هو نفس الخطاب وعند الفقهاء هو ثمرته أو أثره.

والأحكام الفقهية قسمان: أحكام تتعلق بالافتضاء والتخيير وهي:

الأحكام التكليفية: وهي خمسة عند الجمهور:

والإيجاب، والندب، والتحریم، والكراهة، والإباحة.

والأئمة الحنفية جعلوها سبعة:

الفرض، والإيجاب، والندب، والتحریم، والكراهة التحريمية، والكراهة التزيهية، والإباحة.

وأحكام تتعلق بالوضع وهي:

الأحكام الوضعية: وهي ثلاثة: الشرط، والسبب، والمانع.

وأبرز الفروق بينهما أن التكليفي مقصود منه طلب الفعل أو الكف أو التخيير بينهما وهو في مقدور المكلف، أما الوضعي فليس فيه ذلك وإنما فيه معنى الارتباط بالسببية أو الشرطية أو المانعية وهو قد يكون في مقدور المكلف كصيغ العقود، وقد لا يكون في مقدوره كوقت الصلاة.

ولكل ما مضى من الأحكام صور وتعريفات وأمثلة رغبت عن ذكرها لأن المقام يطول بذكرها وكذلك هي ليست من صلب موضوع البحث وما ذكرت منها كانت على قدر وضوح الصورة من تعريف الأحكام الفقهية.

والجدير بالذكر أن ما يخص موضوع البحث هو الأحكام التكليفية والأحكام الوضعية التي تكون تحت مقدور المكلف فقط.

يكن في ما ذكره الإمام الزركشي عن مثل هذه الآيات: حيث قال: (الثالث: ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر حين الضعف والقلّة بالصبر.... ثم نسخه إيجاب لذلك وهذا ليس بنسخ في الحقيقة وإنما هو نساء كما قال تعالى: {أو ننسئها} فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الأمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف وليست كذلك بل هي من المنسأ بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعله توجب ذلك الحكم ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر وليس بنسخ إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبداً) (٢٦)، ويبدو جلياً أن انتقال الحكم من حال إلى آخر لعله توجب ذلك الحكم هو التغيير المقصود لأسباب والتي ذكر منها في هذه الآية كحال القوة والضعف، وفي ذلك دلالة واضحة على تغيير الأحكام.

٢. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَ إِلَيْكَ الْأَمْرُ فَلْيَضْحَكُوا وَلَا تَبْكُوا﴾ (٢٧)، وجه الدلالة أن لها نفس صفة الآية السابقة، يقول الإمام الزركشي (كان ذلك في ابتداء الأمر فلما قوي الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمقاتلة عليه ثم لو فرض وقوع الضعف... عاد الحكم... وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يليق بتلك الحال رافة بمن تبعه ورحمة إذ لو وجب لأورث حرجاً ومشقة فلما أعز الله الإسلام وأظهره ونصره أنزل عليه من الخطاب ما يكافئ تلك الحالة من مطالبة الكفار بالإسلام أو بأداء الجزية إن كانوا أهل كتاب أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا أهل كتاب ويعود هذان الحكمان أعني المسألة عند الضعف والمسايفة عند القوة بعود سببهما وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسألة بل كل منهما يجب امتثاله في وقته) (٢٨)، وفي كلامه تصريح على تغيير الحكم من حال إلى أخرى لأسباب تم ذكرها وفيها تأصيل لمسألة تغيير الأحكام.

ثانياً: السنة المطهرة: دلت السنة النبوية في كثير من الأحاديث على تغيير الحكم الشرعي لأسباب وعلل وهنا أذكر أبرز ما يمكن أن يستدل به على تغيير الأحكام:

١. ثبت أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أوصني، قال: (لا تغضب) فردد مراراً،

قال: (لا تغضب)(٢٩)، وقال آخر: (يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك، قال: قل: آمنت بالله، ثم استقم)(٣٠)، وسأله آخر: (فقال: دلني على عمل أعمله يدينني من الجنة، ويباعدني من النار، قال: تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك)(٣١)، وذكر آخر: (يا رسول الله دلني على عمل يدخلني الجنة أو انتفع به قال: اعزل الأذى عن طريق المسلمين)(٣٢)، وجه الدلالة: أن هذه وغيرها من الوصايا الكثيرة التي اختلف حكمها باختلاف أحوال السائلين، تأصيل نبوي على تغير الأحكام.

٢. وكذا ثبت أن شاباً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم (فقال: يا رسول الله، أقبّل وأنا صائم؟، قال: "لا"، فجاء شيخ فقال: أقبّل وأنا صائم؟، قال: "نعم"، قال؟ فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله -صلي الله عليه وسلم-: "قد علمت لم نظر بعضكم إلى بعض، إن الشيخ يملك نفسه)(٣٣)، وجه الدلالة ظاهر ولا يخفى، حيث أن مسألة تقبيل الصائم جائزة على الأصل، ولكن الحكم تغير بسبب حال السائل فالشاب لم يجوز له بخلاف الشيخ، وبين ذلك صلى الله عليه وسلم عندما وجد السؤال في وجوه الحاضرين بقوله: (إن الشيخ يملك نفسه) موضحاً بذلك سبب تغير الحكم الشرعي، وعلى كل فالحادثة فيها دليل على تغير الحكم الشرعي.

٣. وما ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: (يا أهل المدينة، لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاث)، فشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لهم عيالا، وحشماً، وخداماً، فقال: كلوا، وأطعموا، واحبسوا، وأادخروا (٣٤)، وبين صلى الله عليه وسلم أن هذا الحكم غير ثابت عندما سئل: حيث قال: (من ضحى منكم فلا يصبح بعد ثلاثة وبقي في بيته منه شيء)، فلما كان العام المقبل، قالوا: يا رسول الله، نفعنا كما فعلنا عام الماضي؟ قال: (كلوا وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها)(٣٥)، وبينت السيدة عائشة (رضي الله عنها) سبب النهي والرخصة: وذلك عندما سُئلت: أنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث؟ قالت: (ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه، فأراد أن يطعم الغني الفقير، وإن كنا لنرفع الكراع، فنأكله بعد خمس عشرة)(٣٦)، وقد تكلم الإمام القرطبي عن مسألة تخص هذا النوع من الأحكام حيث قال: (السابعة عشرة- وهي الفرق بين رفع الحكم

بالنسخ ورفع لارتفاع علته، اعلم أن المرفوع بالنسخ لا يحكم به أبداً، والمرفوع لارتفاع علته يعود الحكم لعود العلة، فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الأضحى، ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا لتعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (٣٧)، ووجه الدلالة: أن الأصل هو إباحة الادخار ولكن عندما جاع الناس في عام من الأعوام جاء النهي لعدة الإعانة، ثم عاد الحكم على ما كان عليه، وهذا الانتقال من الإباحة إلى النهي ثم العودة ما هو إلا التغيير في الأحكام.

٤. وصح عنه (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه) (٣٨)، حيث ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه نهى عن كتابة أحاديثه، إلا ما ثبت استثناءً من كتابة بعض الصحابة، واستمر الصحابة والتابعون غالباً يتناقلون السنة النبوية حفظاً وشفاهاً لا يكتبونها حتى آخر القرن الهجري عملاً بهذا النهي، ثم انصرف العلماء في مطلع القرن الثاني إلى تدوين السنة النبوية بأمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى؛ لأنهم خافوا ضياعهم بموت حفظتها، ورأوا أن سبب نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن كتابتها إنما هو خشية أن تختلط بالقرآن، إذ كان الصحابة يكتبون ما ينزل منه على رقا، فلما عمَّ القرآن، وشاع حفظاً وكتابة ولم يبق هناك خشية في اختلاطه بالحديث النبوي، لم يبق موجب لعدم كتابة السنة، بل أصبحت كتابتها واجبة، لأنها الطريقة الوحيدة لصيانتها من الضياع، والحكم يدور مع علته ثبوتاً وانتفاءً (٣٩)، وهذا التعامل مع النص من النهي إلى الوجوب ما هو إلا بيان واضح على تغيير الأحكام.

وإضافة إلى ما سبق لو تتبعنا نظام الرخص الشرعية كرخصة الإفطار في السفر و قصر وجمع الصلاة فيه أو في حالة المرض وإباحة أكل الميتة والدم وغيرها كثير، لوجدناها تعبر عن صور تغيير الأحكام وهي دليل قطعي على ذلك.

ثالثاً: أبرز القواعد التي تؤصل لتغيير الأحكام:

١. قاعدة: (لا ينكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان)، وقد شرحها ومثل لها الفقهاء بأمثلة أذكر منها: لا ينكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان، أي بتغير عرف أهلها وعاداتهم، فإذا كان عرفهم

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د . فراس فياض يوسف الحمداني

وعادتهم يستدعيان حكما ثم تغيرا إلى عرف وعادة أخرى فإن الحكم يتغير إلى ما يوافق ما انتقل إليه عرفهم وعادتهم، بشرط عدم مخالفته لنص صريح صحيح، ولذا لما كان لون السواد في زمن الإمام أبي حنيفة يعد عيبا قضى بأن الغاصب إذا صبغ الثوب أسود يكون قد عيبه، ثم بعد ذلك لما تغير عرف الناس وصاروا يعدونه زيادة قال أصحابه إنه زيادة، وكذلك الدور لما كانت تبني بيوتها على نمط واحد قال المتقدمون غير زفر: يكفي لسقوط خيار الرؤية رؤية بيت منها، ولما تبدلت الأزمان وصارت بيوت الدور تبني على كيفيات مختلفة رجح المتأخرون قول زفر من أن لا بد من رؤية كل البيوت ليسقط الخيار (٤٠)، ومما كثر التمثيل به للقاعدة: إفتاء الفقهاء بجواز الاجرة على تعليم القرآن وغيره من العلوم الشرعية لانقطاع عطاء المعلمين، إذ لو اشغل المعلمون بالتعليم بلا أجره يلزم ضياعهم وضياع عيالهم، ولو اشتغلوا بالاكْتساب من حرفة أو صناعة يلزم ضياع القرآن والدين، فأفتوا بأخذ الأجرة على التعليم، وكذلك على الإمامة والأذان، مع أن ذلك مخالف لما اتفق عليه كثير من أئمة المذاهب من عدم جواز الاستئجار وأخذ الأجرة عليها كبقية الطاعات من الصوم والصلاة والحج وقراءة القرآن ونحو ذلك (٤١)، ويندرج تحت هذه القاعدة أمثلة أخرى: ومنها (كتابة القرآن الكريم في الورق ثم طباعته بعد ذلك وإعجابه بعد أن كان مجرداً، و إنشاء المدارس ومراحل التعليم المختلفة والجامعات بأنواعها ونظمها المختلفة... واعتبار عقد الملكية حين التسجيل ولو لم يتسلم المشتري العقار أو يخليه له البائع) (٤٢)، وغيرها من الأمثلة الكثيرة، وكل ذلك يدل على تغير الأحكام كما ثبت بالنص والقواعد وتطبيقات الفقهاء.

٢. قاعدة (إن الحكم يدور مع علته وسببه وجودا وعدما) (٤٣)، وقالوا فيها (إذا علق الشارع حكما بسبب أو علة زال ذلك الحكم بزوالهما) (٤٤)، و ضربوا لها أمثلة عديدة: (كالخمر علق بها حكم التنجيس ووجوب الحد لوصف الإسكار، فإذا زال عنها وصارت خلا زال الحكم، وكذلك وصف الفسق علق عليه المنع من قبول الشهادة والرواية، فإذا زال الوصف زال الحكم الذي علق عليه، وكذلك السفه والصغر والجنون والإغماء تزول الأحكام المعلقة عليها بزوالها، والشريعة مبنية على هذه القاعدة) (٤٥)، ودوران الحكم مع علته و سببه، فتارة يثبت عند ثبوت العلة وتارة يذهب بذهاب علته أو سببه، وما هذا التحول إلا تغير في الحكم.

رابعاً: العقل: مما لا شك فيه أن أحكام الشريعة الإسلامية صالح لكل زمان ومكان بل تصلح كل زمان ومكان وحال، فإن كان الأمر كذلك يلزم منه أنها تسائر أوضاع الناس ومتغيرات تلك الأوضاع والظروف، فإن لم تكن كذلك للزم منه تخلف أحكام الشريعة عن حياة الناس ومسايرتها وذلك ممنوع.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

امثلة تطبيقية على تغير الاحكام بسبب مروج الذم

المطلب الأول

الاحكام التي تغيرت عند الصحابة (رضي الله عنهم)

بعد بيان الجانب التأصيلي لتغير الأحكام الفقهية نشرع ههنا في بيان الجانب التطبيقي من خلال تتبع كثير من الأحكام والفتاوى التي تغيرت بسبب مروج الذم فأقول: لا شك أن لأهل العلم السابقين من الصحابة (رضي الله عنهم) ومن جاء بعدهم من العلماء التابعين لهم بإحسان من الأئمة الربانيين الفهم الدقيق والنظر العميق في معرفة الأحكام الفقهية وكيفية تنزيلها على الواقع وحسب مقتضيات عصرهم وتحت مظلة مقاصد الشريعة الغراء، وفي ذلك نجد لهم كمّاً هائلاً من صور تغير الأحكام وحسب الأسباب التي مر ذكرها في أنواع الأحكام التي تتغير، ومنها تغير الأحكام بسبب مروج ذم الناس أو خرابها أو ما يعبر بعضهم عنه بتغير أحوال أو أخلاق الناس أو فساد الزمان (ومعلوم أن الزمان لا يفسد وإنما الذي يفسد حال أهله)، إذ المقصود هنا مروج أخلاق الناس وتغيرها، وتحولهم من الصلاح والبر إلى الانحراف، ومن الأخوة الإيمانية والإنسانية إلى الأنانية وحب النفس والأثرة، ومن الرحمة التي هي أصل من أصول دينهم ومقصد من مقاصده، إلى القسوة والجفاء اللتين لا تستقيم الحياة بوجودهما، هذا وغيره يوجب تغير بعض الأحكام والفتاوى لتساهم في إصلاح ما أفسد الناس ولتتماشى مع هذا التغير الذي حدث عندهم، وفي هذا المطلب بيان أبرز هذه الصور عندهم كأمثلة تطبيقية:

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د. فراس فياض يوسف الحمداني

لقد كان للصحابة (رضي الله عنهم) الحظ الوافر في هذا الباب حيث أن لهم أمثلة كثيرة في تغير الأحكام، وأذكر جملة منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

١. النقاط ضوال الإبل: ثبت عن النبي (ﷺ) أنه سئل عن ضالة الإبل فغضب واحمرت وجنتاه وقال: (ما لك ولها، معها الحذاء والسقاء، تشرب الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها) (٤٦)، وفيه نهى منه (ﷺ) عن التقاطها، ولما فسدت ذمم الناس وخربت في زمن سيدنا عثمان (رضي الله عنه) رأى أن يكون حكمها أن تؤخذ وتباع وتحبس أثمانها حتى يأتي صاحبها، (وقد باع عثمان ضوال الإبل، وحبس أثمانها على أربابها ورأى أن ذلك أقرب إلى جمعها عليهم لفساد الناس) (٤٧)، (ان عثمان رأى أن الناس قد دبَّ إليهم فساد الأخلاق والذمم، وامتدت أيديهم إلى الحرام، فهذا التدبير أصون لضالة الإبل، وأحفظ لحق صاحبها، خوفاً من أن تتالها يد سارق أو طامع) (٤٨)، وهنا لا يقال إن سيدنا عثمان (رضي الله عنه) خالف أمر رسول الله (ﷺ) الذي غضب عندما سئل عن ذلك، ولكن كانت الذمم محفوظة وسليمة ولا يمكن أن يأخذها أحد ويدلّسها عن صاحبها، فلذلك نهى النبي (ﷺ) عن أخذها وأمر بتركها لعدم وجود ما يبرر أخذها، وهذا ما فهمه سيدنا عثمان والله أعلم وذلك عندما حكم بأخذها وبيعها والاحتفاظ بثمنها لصاحبها بسبب ما وجد من مروج ذمم الناس، وفي ذلك تغير في الحكم بسبب خراب الذمم.

٢. إيقاع طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً: سئل عبد الله بن عباس (عنهما): (ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله (ﷺ)، وأبي بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق، فأجازه عليهم) (٤٩)، والتتابع: (لا يكون إلا في الشر) (٥٠)، وكذلك: (التهافت في الشر) (٥١)، وهذا حال فقه سيدنا عمر (رضي الله عنه) فعندما وجد في أحوال الناس تغيراً في الطلاق واستعمالهم له على وجه في الشر ومجانبة السنة تغير الحكم عنده فأمضى عليهم طلاقهم ثلاثاً بلفظ الواحدة، (وكان في عهد رسول الله (ﷺ)، وعهد أبي بكر، والناس على صدقهم وسلامتهم لم يكن ظهر فيهم الخب والخباع، وكانوا يُصدّقون أنهم أرادوا به التوكيد ولم يريدوا التكرار، فلما رأى عمر في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت؛ منع من حمل اللفظ على التوكيد وألزمهم الثلاث) (٥٢)، وممن ذهب إلى ذلك: (على وابن عمر وسعيد بن المسيب وعروة وعمر بن عبد

العزير والزهري، وبه قال مالك والأوزاعي وابن أبي ليلى وأحمد(٥٣)، وقد تغير الحكم عند سيدنا عمر عندما تغيرت أحوال الناس وذلك بفساد أمانتهم عما كانوا عليه في السابق، حيث كانوا يصدقون بما يقولون بخلاف ما آل إليه حالهم في زمنه (ﷺ) ولذلك تغير الحكم الفقهي عنده.

٣. الجلد ثمانين لشارب الخمر: مما روي أنه: (ﷺ) كان يجلد في الخمر بالنعال، والجريد، والثياب، من غير تقدير ولا تحديد، إلا أن الصحابة(ﷺ) قدروها بالأربعين، واستمرت الحال على ذلك خلافة أبي بكر، فلما تتابع (والتتابع لا يكون إلا في الشر)(٥٤) الناس في زمن عمر استشار في حد الخمر فضربه ثمانين(٥٥)، ويقال في هذا ما قيل في الصورة التي قبله، وهومن روائع فقه سيدنا عمر الفاروق(ﷺ) في مراقبته تغير أحوال الناس واختلاف ذمهم بكثرة فسادهم وتقنينها مع ما يتوافق ومقصد الشارع، ويؤيد ذلك ما جاء في الصحيح: (كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم وإمرة أبي بكر وصدرا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين)(٥٦)، حتى إذا عتوا وفسقوا: أي عندما تغير حال الناس بالفسق تغير الحكم الفقهي فيهم عنده.

٤. منع النساء من حضور المساجد: روي عن رسول الله (ﷺ) قوله: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)(٥٧)، وهذا الحال في زمنه (ﷺ) ولكن عندما شاهدت أم المؤمنين (رضي الله عنها) تغير الأنفس وتبدل الحال عند النساء وظهور بعض مظاهر الفساد في زمنها رأت أن يتغير حكم عدم منع النساء المساجد، حيث قالت (رضي الله عنها): (لو أدرك رسول الله (ﷺ) ما أحدث النساء لمنعهن المسجد، كما مُنعت نساء بني إسرائيل)(٥٨)، وجاء ما يؤيد وجهة نظر أم المؤمنين في المسألة:

(الحكم يختلف باختلاف أحوال الناس ألا ترى أن النساء كن يخرجن إلى الجماعات في زمن رسول الله (ﷺ) والصديق (ﷺ) ثم منعن من ذلك في زمن عمر(ﷺ) وكان صوابا)(٥٩)، وقولهم: (فيه أن أحوال الناس تغيرت بعد رسول الله(ﷺ) نساء ورجالا)(٦٠)، و(الفتوى في هذا الزمان على عدم الخروج في حق الكل مطلقا، لشيوع الفساد، وعموم المصيبة)(٦١)، و(أن المفسدة في ذلك الزمان كانت مأمونة بخلاف الآن)(٦٢)، ومن أجمل ما قرأت تعليق الإمام العيني في شرحه سنن أبي

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د . فراس فياض يوسف الحمداني

داود وهو يتكلم عن عصره الذي كان بينه وبين زمن السيدة عائشة (رضي الله عنها) ما يقارب أكثر من سبعمائة سنة حيث قال: (قلت: لو شاهدت عائشة - رضي الله عنها - ما أحدث نساء هذا الزمان من أنواع البدع والمنكرات، لكانت أشد إنكاراً، ولا سيما نساء مصر، فإنهن أحدثن من البدع ما لا يُوصفُ، منها الشاشاتُ على رؤوسهن كأسنمة البُخت، ومنها: القمصان بأكمام واسعة مفرطة، وربما طرق سمعي من أهل مصر أن واحدة منهن، كانت تفصل قميصاً من قريب مائة ذراع من الحرير الملون، ومنها: مشيُهن في الأسواق في ثياب فاخرة، وأنواع طيب فاتحة، مكشوفات الوجوه، مائلات متبخترات) (٦٣)، هذا وغيره كثير، وما هو إلا تجسيد لفقه هذه المرأة العظيمة صاحبة الفقه السديد الذي ينظر إلى الأحكام بمقاصدها ومراعاة كيفية تنزيلها على الواقع بما يتوافق مع روح النصوص الشرعية، ولذلك رأيت أن يتغير الحكم بسبب مروج الذمم عما كانت عليه وأن المصلحة الشرعية التي كانت تأمر بعدم منع النساء هي نفسها تمنع خروجهن.

٥. تضمين الصناع: وقد روي فيه إجماع الصحابة (رضي الله عنهم) على تضمينهم (٦٤)، وكذلك روي عن سيدنا علي (رضي الله عنه) أنه كان يُضَمَّن الصناع، وقال: (لا يصلح الناس إلا ذاك) (٦٥)، ويُقَلَّ التضمين أيضاً عن سيدنا عمر الفاروق (رضي الله عنه)، وعن القاضي شريح وعن الفقهاء السبعة من التابعين وغيرهم، وبغض النظر عن الخلاف في صحة الروايات، إلا أن التضمين نقل عن جملة من السلف (٦٦)، (وظل الناس أمناء مؤتمنين في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وعهد أبي بكر وعمر وعثمان (رضي الله عنهم)، حتى إذا كان عهد علي (رضي الله عنه)، ظهر خراب الذمم، وأصبحوا - كما هو الحال في بعض البلاد اليوم - يفتعلون حريقاً أو كسر باب، ويدعُونَ التلف أو السرقة، وهم في الحقيقة لصوص، ففضى علي (رضي الله عنه) بتضمين الصناع الذين يتهمون، وبعدم تضمين من أقام الدليل على أنه ضاع أو هلك رغماً عنه) (٦٧)، وقول سيدنا علي (رضي الله عنه): (لا يصلح الناس إلا ذلك) ومن قبله رأي الأصحاب الكرام فيه دلالة واضحة على سبب تضمينهم الصناع، وهو مروج الذمم واختلاف أحوال الناس، وهذا ضربٌ من ضرورب تغير الأحكام.

وأختم هذا المطلب بما يروى عن سيدنا عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) من أنه كان يقول: (يحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور) (٦٨).

هذه وغيرها كثير من المسائل المأثورة عن الصحابة الكرام (رضي الله عنهم) في قضية تغير الحكم بسبب مروج الذم وضعف الوازع الديني عند الناس وتغير أحوالهم، وبهذا القدر اكتفي وأبدأ بذكر المسائل التي نقلت عن الأئمة الأعلام من مختلف المذاهب المعتمدة في تغير الحكم بسبب مروج الذم في المطلب الآتي.

المطلب الثاني

الاحكام التي تغيرت عند الفقهاء السابقين

لا ريب أن فقه السلف الصالح للنصوص وطريقة تعاملهم معها كان له الأثر البالغ في مسيرة فقهاءنا الاستنباطية والتنزيلية المرافقة لعملية النظر في النصوص، ومن هذه الآثار الجلية تغير النظرة للنصوص وكيفية تنزيلها على واقعهم وكما مرَّ في فقه السلف من تنزيل سيدنا عثمان نص النهي عن النقاط الابل ومن قبله سيدنا عمر في تغير وجهة نظره في مسألة طلاق الثلاث بلفظ واحد وتضمنين الصناع عند سيدنا علي (رضي الله عنه) وغيرها مما ذكرت ومما لم أذكر، ومن هذا تغير الحكم الفقهي عند الفقهاء بسبب مروج ذم الناس وتغير أخلاقهم وقلة تدينهم وخوفهم من الله تعالى، وهنا أذكر جملة من التطبيقات التي وردت عنهم في مسيرتهم الاجتهادية، منها على سبيل المثال لا الحصر ومن التي صرحوا بها:

١. تزكية الشهود بالسؤال عن حالهم وعدم الاكتفاء بالعدالة الظاهرة: الأصل الذي كان عليه الصدر الأول هو عدم طلب تزكية الشهود وأنهم يكتفون بالعدالة الظاهرة للشاهد، ولكن عندما تقدم الزمان بالناس ومرجت ذم الكثير منهم، أفتى بعض الفقهاء ومنهم إماما الحنفية أبو يوسف ومحمد بن الحسن بوجوب تزكية الشاهد والسؤال عن حاله وعدم الاكتفاء بالعدالة الظاهرة؛ لفساد الناس بخلاف إمام المذهب أبي حنيفة النعمان الذي كان يفتي بالاكتماء بالعدالة الظاهرة للشاهد، وذكروا خلافهم مع إمامهم أنه: (اختلاف زمان لا اختلاف حقيقة؛ لأن زمن أبي حنيفة - رحمه الله - كان من أهل خير وصلاح؛ لأنه زمن التابعين، وقد شهد لهم النبي - عليه الصلاة والسلام - بالخيرية..... فكان الغالب في أهل زمانه الصلاح والساد، فوقع الغنية عن السؤال عن حالهم

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د. فراس فياض يوسف الحمداني

في السر، ثم تغير الزمان وظهر الفساد في قرنهما فوقعت الحاجة إلى السؤال عن العدالة، فكان اختلاف جوابهم لاختلاف الزمان(٦٩)، فلا يخفى لما لمروج ذمم الناس أثر في تغير الحكم عند الصحابان وإن خالف إمام المذهب أو ما كان عليه الأوائل.

٢. قضاء القاضي بعلمه: إن مما عرف عند الحنفية الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في مسألة جواز قضاء القاضي بعلمه أو عدم جواز ذلك، ولكن المتأخرين أفتوا بخلاف ما كان عند المتقدمين من الجواز، ولم يجوزوا للقاضي أن يقضي بعلمه؛ لفساد القضاة في زمانهم(٧٠)، وقالوا: (المختار عدم حكمه به في زماننا)(٧١)، وعللوا ذلك بقولهم: (فساد قضاة الزمان)(٧٢)، وكذلك نقل نص المسألة والخلاف فيها عند المالكية: فقد نقلوا عن الإمام مالك ومطرف وسحنون وأصبح بجواز حكم القاضي بعلمه، وعن ابن قاسم بعدم الجواز(٧٣)، والسبب مروج ذمم القضاة في زمانهم، وبينوا أن: (قول ابن القاسم أصح لفساد الزمان، ولو أدرك عبد الملك وسحنون زماننا لرجعا عما قالاه، ولو أخذ بقولهما لذهبت أموال الناس وحكم عليهم بما لم يقرؤا به)(٧٤)، وكذا عند الشافعية الخلاف ذاته، وقد نقل عن الإمام الشافعي أنه كان يرى أن للقاضي أن يقضي بعلمه ولكنه لا يبوح بذلك بسبب فساد القضاة(٧٥)، واختار وصحح الروياني عدم جواز قضاء القاضي بعلمه؛ لفساد الزمان(٧٦)، فهؤلاء الفقهاء على منهاج أسلافهم لم يخرجوا عن أصولهم ولكن كان لمروج الذمم الأثر في تغير الحكم الفقهي عندهم.

٣. الوكيل بالخصومة والقبض: اختلف الحنفية في أن الوكيل بالخصومة هل يكون كذلك بالقبض؟ ذهبوا إلى أنه وكيل بالقبض، خلافا للإمام زفر الذي ذهب إلى أن الوكيل بالخصومة لا يكون وكيلاً بالقبض، وعُِّلِّ بأن الوكيل رضي بالوكالة عن الخصومة لا بالقبض وأنه ليس كل من يصلح للخصومة يؤتمن على القبض(٧٧)، وذكر الموصلي أن: (الفتوى على قول زفر؛ لفساد الزمان وكثرة ظهور الخيانة في الناس)(٧٨)، وهذا ترجيح منهم لحكم شرعي على آخر كان سابقهم يحكمون به وذلك التغير بسبب مروج ذمم الناس.

٤. الحضانة: ذكر الحنفية أن: (الأم والجدة أحق بالصغيرة حتى تحيض؛ لأن بعد الاستغناء تحتاج إلى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج إلى التحصين والحفظ

والأب فيه أقوى وأهدى)(٧٩)، ولكن الإمامان أبو يوسف ومحمد ذهبوا إلى: (أنها تدفع إلى الأب إذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة إلى الصيانة)(٨٠)، وقد رُجِح قولهما وجُعِلَ المعتمد والمفتي به، وذكُر: (به يفتى في زماننا لكثرة الفساد)(٨١)، واعتبار مروج ذمم الناس كان له الأثر البالغ في الترجيح وتغيير الحكم عندهم.

٥. شهادة الرعية لمن له نوع ولاية عليهم: بين فقهاء الحنفية أن شهادة الرعية لو كيلها والفلاحين لشيخ قريتهم وللقسام الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز(٨٢)، وبيّنوا أن السبب: (للتهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا)(٨٣)، ومعلوم أن الشهادة لا تمنع بسبب المشهود له حتى في أسوأ أحواله، ولكن عندما تكون ذمم الناس في مرج وضعف الوازع الديني في قول الحق تمنع الشهادة.

٦. العزل بغير رضا الحرة: يذكر أن الحنفية أجمعوا على عدم جواز العزل في الحرة بغير رضاها: (أجمعوا في الحرة أن العزل لا يجوز بغير رضاها لكن ذكر في " الفتاوى ": إن خاف الولد السوء في الحرة يسعه العزل في الحرة بغير رضاها لفساد الزمان، وكذا يسعها المعالجة لإسقاط ما لم يستتب شيء من خلقه)(٨٤)، وهذه الفتوى نص صريح منهم على تغيير الحكم الفقهي في المسألة بسبب مروج ذمم الناس.

٧. تحليف الشهود: من المعلوم أن الشهود لا يُحلفون(٨٥)، غير أن بعض فقهاء الحنفية(٨٦) وبعض المالكية(٨٧)، كما اختاره ابن أبي ليلى(٨٨)، ذهبوا إلى أن للحاكم أن يحلفهم، وعللوا الجواز لفساد الزمان(٨٩)، وذكروا: (وفي زماننا لما تعذرت التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة تحليف الشهود)(٩٠)، وكذلك ذهب الشيخ محمد صديق خان إلى تحليف الشهود لنفس العلة بقوله: (وأما تحليف الشهود عند الريبة؛ فالظاهر أنه من جملة التثبيت المأمور به؛ ولا سيما مع فساد الزمان، وتوائب كثير من الناس على شهادة الزور)(٩١).

٨. سفر الرجل بزوجه إلى بلد الغربة بعد إيفاء المهر المعجل بغير رضاها: بين الحنفية أن المفتي عندهم عدم جواز سفره بها من غير رضاها، بخلاف المتقدمين، وعللوا فتواهم بمروج الذمم في زمانهم، قالوا: (وبعد إيفاء المهر المعجل إذا أراد أن يخرجها إلى بلد الغربة مدة السفر بلا إذنهما

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د. فراس فياض يوسف الحمداني

يمنع من ذلك؛ لأن الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان كما اختاره الفقيه وبه المفتي... لأننا قد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتراب بها(٩٢)، وكذا قالوا: (لأن في زمانهم الغالب من حال الناس الصلاح، أما في زماننا فسد الناس، والمرأة إذا كانت بين عشيرتها فالزوج لا يقدر على أن يظلمها)(٩٣).

٩. حق المجري: اشتكى الضحاك بن ثعلبة عند سيدنا عمر (رضي الله عنه) عندما أبى محمد بن سلمة أن يمر الماء عبر أرضه ليسقي به الضحاك أرضه، ف قضى له عمر وقال: (والله ليمرن به، ولو على بطنك، فأمره عمر أن يمر به، ففعل الضحاك)(٩٤)، هذا ما ثبت من فقه سيدنا عمر (رضي الله عنه)، لكن إمام دار الهجرة مالك الأصبحي أفتى بخلاف ما جاء عن سيدنا عمر عندما تكررت الحادثة في زمنه رحمه الله، حيث قال معللاً تغير حكم المسألة عنده: (ولو كان الشأن معتدلاً في أزمنتنا هذه كما عند الذي في زمن عمر رأيت أن يقضى له بإجراء مائه في أرضك لأنك تشرب به أولاً وآخراً ولا يضررك ولكن فسد الناس واستحقوا التهم ويخاف أن يطول الزمن وينسى ما كان عليه جري الماء وقد يدعي جارك عليك به دعوى في أرضك)(٩٥)، وكذا قال ابن كنانة: (نحوه لا يقضى بحديث الضحاك بن خليفة لأن الناس قد فسدوا)(٩٦).

١٠. اتخاذ الكلب: المنقول عن الإمام مالك أنه لا يجوز اتخاذ الكلب(٩٧)، ولكن عندما تقدم الزمن واختلف الناس عما كانوا عليه، (اتخذ الشيخ ابن أبي زيد كلباً في داره حين وقع حائط منها وخاف على نفسه من الظلمة، فقليل له في ذلك، فقال لو أدرك مالك -رضي الله عنه- زمننا لاتخذ أسداً ضارياً)(٩٨).

١١. تضمين السمسار (الدلال): وذلك فيما ولي بيعه وتسويقه، وقد اختلف في قول الامام مالك في تضمينه، وذهب ابن رشد الى تضمينه إلا أن يكون من المشهورين بالخير ونقل عن بعض قضاة الإسكندرية أنه ضمّن السمسار، وعلل ذلك بفساد الزمان(٩٩).

١٢. اجارة الموقوف أكثر من ثلاث سنوات: ذهب بعض الشافعية الى عدم جواز اجارة الموقوف أكثر من ثلاث سنوات: وقالوا: (لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين لئلا يندرس استحسان منهم، وإن رد بأنه لا معنى له على أنه لم ينقل عن مجتهد شافعي منهم وإنما اشترطنا ذلك لفساد الزمان بغلبة

الاستيلاء على الوقف عند طول المدة)(١٠٠).

١٣. إقرار المريض مرض الموت بشيء لو ارتث: اختلف الشافعية في قبول ذلك الإقرار، فمنهم من أجاز هذا الإقرار ومنهم من منع، ولكن الشيخ الرويانياختار المنع لمروج ذم الناس في الزمان(١٠١).

١٤. تمنى الموت: معلوم أن النبي (ﷺ) نهى عن تمنى الموت(١٠٢)، و(تمنى الموت مكروه لضرر نزل به، فإن طول العمر خير للمؤمن من قصره ليستعتب من إساءته ويستكثر من طاعته، فإذا تمنى الموت كان تمنياً لفوات الطاعات، أما إذا كان يخاف على دينه لفساد الزمان، فلا يكره، بل قد يستحب وقد حكى ذلك عن أبي مسلم الخولاني، وعمر بن عبد العزيز(١٠٣)، وهذا تصريح في تغير حكم تمنى الموت من الكراهة إلى الاستحباب بسبب الخوف على النفس من فساد الناس. وأختم بكلام عام للإمام ابن رجب الحنبلي يعتبر ضابطاً في مسألة تغير الحكم الفقهي بسبب مروج ذم الناس حيث يقول (رحمه الله تعالى):

(ما كان في عهد النبي (ﷺ) وعهد أبي بكرٍ وعمر من خروج الإمام إلى الأسواق بغير خمارٍ حتى كان عمر يضرب الأمه إذا رآها منتقبةً أو مستنترّةً، وذلك لغلبة السلامة في ذلك الزمان، ثم زال ذلك وظهر الفساد وانتشر، فلا يرخص حينئذٍ فيما كانوا يرخصون فيه)(١٠٤).

هذه جملة من الأمثلة وغيرها كثير جداً في فقه السابقين رحمهم الله ولكن اقتصرنا على بعضها بيانا لمسألة تغير الحكم الفقهي عندهم بسبب مروج الناس في ذمهم، من خلال فقههم العملي والله تعالى الموفق للسداد.

المطلب الثاني

مفهوم تغير الأحكام الفقهية

إنّ الكلام عن مفهوم تغير الأحكام يندرج تحته عدة مسائل أذكر جملة منها لتتضح صورة التغير المعني في هذا البحث، ومن هذه المسائل:

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د. فراس فياض يوسف الحمداني

المقصود بالتغير: لاشك أن التغير المقصود ليس النسخ؛ لأن النسخ رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي آخر متأخر عنه وهو خاص بالشارع الحكيم ولا يمكن لأحد أن ينسخ حكماً شرعياً، وليس التغير إهمال النصوص أو الأحكام الفقهية، ولكن الذي يتغير هو كيفية العمل بمقتضى تلك الأحكام عند اختلاف الأوضاع والأحوال الزمنية والأعراف والأخلاق وتنزيلها على الوقائع المستجدة، وهذا التغير (يعني أنه لا يصح إلغاء حكم النص إلغاءً مطلقاً، بل الصحيح هو إبقاؤه معقلاً لغاية تكرر الظروف والخصائص المؤثرة عليه من جديد، ولو على الصعيد النظري، طالما هناك ظروف تاريخية يستبعد عودتها مرة أخرى) (١٠٥)، وكذا التغير انتقال الحكم من حالة كونه مشروعاً إلى حالة كونه ممنوعاً، أو أن يكون ممنوعاً فيصبح مشروعاً باختلاف درجات المشروعية والمنع (١٠٦)، وجديراً بالذكر أننا لو أمعنا النظر في تغير الحكم الشرعي لوجدنا أن التغير راجع إلى تحقيق مناطه، وذلك بمراعاة شروطه وموانعه ومقتضياته، فالنص نفسه لا يتغير، فهو ثابت لا يتغير ولكن الحكم الذي دلّ عليه قد يتغير من الإباحة إلى التحريم أو إلى الوجوب أو إلى التحريم أو الكراهة، أو غير ذلك.

أنواع الأحكام، والمعني منها بالتغير: ذكر الأصوليون أنواع الأحكام من حيث إمكان التغير وعدمه: الأحكام نوعان: نوع لا يتغير، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة، كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات والحدود المقدره بالشرع على الجرائم ونحو ذلك فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه.

والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا ومكانا وحالا، كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها فإن الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة (١٠٧).

وبيان ذلك: أنّ كلمة المذاهب اتفقت على أن الأحكام التي تتبدل بتبدل الزمان وأخلاق الناس هي الأحكام الاجتهادية التي بُنيت على المصلحة أو على القياس أو على العرف أو العادة، فإذا أصبحت لا تتلائم وأوضاع الزمان ومصلحة الناس وجب تغييرها، وإلا كانت عبثاً وضرراً، والشريعة منزهة عن ذلك، ولا عبث فيها، ولأنه بتغير الأزمان تتغير احتياجات الناس، وبناء على هذا التغير يتبدل أيضا العرف والعادة والمصلحة ويتغير العرف والعادة والمصلحة تتغير الأحكام،

بخلاف الأحكام المستندة على الأدلة الشرعية التي لم تبين على العرف والعادة والمصلحة فإنها لا تتغير كالأحكام الأساسية التي جاءت الشريعة لتأسيسها بنصوصها الأصلية: الأمانة والناحية، كحرمة الظلم، وحرمة الزنى، والربا، وشرب الخمر والسرقعة، وكوجوب التراضي في العقد، ووجوب قمع الجرائم وحماية الحقوق، فهذه لا تتبدل بتبدل الزمان، مثل: أركان الإسلام، وما علم من الدين بالضرورة، لا يتغير ولا يتبدل، ويبقى ثابتاً كما ورد، وكما كان في العصر الأول، لأنها لا تقبل التبدل والتغيير، وكذلك جميع الأحكام التعبدية التي لا مجال للرأي فيها، ولا للاجتهاد، لا تقبل التغيير ولا التبدل بتبدل الأزمان والأماكن والبلدان والأشخاص، وأمور العقيدة أيضاً ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، ولا تقبل الاجتهاد، وهي ثابتة منذ نزولها ومن عهد الأنبياء والرسل السابقين، حتى تقوم الساعة، ولا تتغير بتغير الأزمان، بل كلها أصول جاءت بها الشريعة لإصلاح الزمان والأجيال، ولكن وسائل تحقيقها، وأساليب تطبيقها، قد تتبدل باختلاف الأزمنة والمحدثات، فوسيلة حماية الحقوق مثلاً، وهو القضاء كانت محاكمه تقوم على أسلوب القاضي الفرد، وقضاؤه على درجة واحدة قطعية، فيمكن أن تتبدل إلى أسلوب محكمة الجماعة، وتعدد الدرجات للاحتياط، فالتبدل في الحقيقة في مثل هذه الأحكام، ما هو إلا تبدل الوسائل للوصول إلى الحق، والحق ثابت لا يتغير، والحقيقة أن الأحكام الفقهية التي تتبدل بتبدل الزمان، المبدأ الشرعي فيها واحد، وهو إحقاق الحق، وجلب المصالح، ودرء المفاسد، وليس تبدل الأحكام إلا تبدل الوسائل والأساليب الموصلة إلى غاية الشارع، فإن تلك الوسائل والأساليب في الغالب لم تحددها الشريعة الإسلامية، بل تركتها مطلقة لكي يختار منها في كل زمان ما هو أصلح في التنظيم نتاجاً، وأنجح في التقويم علاجاً (١٠٨)، يتضح مما سبق أن الأحكام المقصودة بالتغيير هو النوع الثاني وأن لفظة الأحكام ليست على العموم كما سبق.

العوامل التي تسبب تغيير الأحكام: من الطبيعي أن تكون هناك عوامل هي سبب لتغيير الأحكام وهي نوعان (١٠٩) رئيسان:

٣. النوع الأول: فساد الزمان وانحراف أهله عن الجادة، حيث ينشأ عن ذلك تبدل وتشدد في كثير من الأحكام، وهذا هو محل بحثنا.

٤. النوع الثاني: تغير العادات وتبدل الأعراف وتغير المصالح وتطور الزمن.

المطلب الثالث

الأحكام التي تغيرت عند المعاصرين

لقد سار العلماء المعاصرون على منهج السابقين في تغير الحكم الفقهي بسبب مروج ذمم الناس وضعف الوازع الديني عندهم وجرأة الكثير منهم على حدود الله، وهناك أمثلة كثيرة من فتاوى العلماء سأذكر بعضها مما له ارتباط وثيق بواقع مجتمعاتنا اليوم من باب التمثيل لا الحصر:

١. تسجيل عقود الزواج: يركب كثير من العلماء المعاصرين وجوب تسجيل عقد الزواج وذلك ضمانا لحقوق كل من الزوجين، وعلل هذا الإيجاب بقوله: (ومما أوجبه تغير الأخلاق، وفساد الذمم، وجرأة الناس على ما حرم الله). (١١٠)

٢. اثبات المنقولات التي أحضرها العريس في عقد الزواج: سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ما حكم الإسلام في أن تكتب في وثيقة الزواج المنقولات التي أحضرها العريس، ويقال: إنها من المصالح المرسله لخراب الذمم، قياسا بوثيقة الزواج؟ فأجابوا بقولهم: (إذا كان الأمر كما ذكر، فلا مانع من ذكرها في وثيقة الزواج، والتوقيع من كل من الزوجين عليها حتى إذا حصل خلاف يوجب الخلع يكون ما دفعه الزوج واضحا لا لبس فيه) (١١١).

١. إيداع بعض البنوك الأجنبية قدرا من الذهب عند بعض الصيارفة: سئلت لجنة الإفتاء الاقتصادية في موقع الإسلام: ما الرأي الشرعي في إيداع بعض البنوك الأجنبية قدرا من الذهب عند بعض الصيارفة ليتولى بيعه لحساب البنك المودع وأحيانا لا تأخذ من الصيرفي تأمينا وأحيانا تأخذ تأمينا على قدر ثقتها به ثم يتولى الصيرفي بيع هذا الذهب أو بعضه بالسعر الحالي أما لغيره أو لنفسه على أن يخصم الثمن من الوديعة التي لدى البنك الأجنبي؟ الجواب: (هذا الصيرفي يعتبر في نظر الشريعة وكيفا عن البنك المودع وهذا الذهب في يده أمانة والأصل في الأمانات ألا تكون مضمونة إلا بالإهمال أو التعدي ولكن نظرا لفساد الذمم يمكن أن يضمن الأمانة بأي وسيلة من وسائل التوثيق ولنا في السلف الصالح خير أسوة فقد ضمنوا الصناعات عند ضياع المتاع في أيديهم) (١١٢).

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د. فراس فياض يوسف الحمداني

على حياة المريض ولذلك وجدنا في بلادنا الطفل الذي يموت بسبب سوء تقدير من الطبيب أو لإهمال وقع عليه من الممرض أو الممرضة وكذلك وصف العقاقير والأدوية الغير مجدية وبعض الأحيان عند مراجعة طبيب آخر يتبين أن الأمر مغاير تماما لما وضع له من دواء، وكذلك رأينا من الأطباء وغيرهم من أصحاب الاختصاصات الطبية تجارا للأدوية ويتعاملون مع شركات لتصريف علاجات من ماركات معينة علما أن هناك ما هو أفضل وأنسب للمريض وغيرها كثير، من دون أن نرى أي رادع لمثل هؤلاء، والمقام ليس لسرد حال الأطباء وغيرهم ولكن لأبين أنني وصلت الى قناعة وكثير ممن ذاق الويلات من أمثال هؤلاء الأطباء يؤيدون أن هذا حال كثير منهم وما هو الا مروجاً لذممهم وضعف الوازع الدين عندهم وهذا يتطلب تغييرا لحكم الشارع فيهم تغييرا يتناسب مع كليات ومقاصد الشريعة في حفظ أرواح الناس وهو ثاني ضروري من ضروريات هذا الدين وكذلك حفظ أموال الناس وحقوقهم من خلال حفظ ضروري آخر من ضروريات هذا الدين العظيم وهو حفظ المال، وبناء على هذا وغيره نقول يتوجب اصدار فتوى تقضي بتضمين الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية في حال حدوث ما يحدث الآن من اهمال وسوء تقدير منهم على المرضى وكذلك اصدار قانون بموجبه يتم تضمين هذه الشريحة، والعلة مروج وخراب ذمم كثير منهم ليكون ذلك رادعا لهم ولكل من يستهين بضروري من ضروريات الدين الإسلامي الذي امر بحفظه وهو ضرورة حفظ النفس.

٢. استفتاء مجهولي الحال: انما أوجبه الله تعالى ورسوله الكريم (ﷺ) على المسلمينا السؤال عن الاحكام الشرعية، قال تعالى: **چ پ پ پ ن ن ن ن چ (١١٦)**، وما زال الناس يستفتون ويعتدون بفتاوى فقهاء الأمة في الأزمان السابقة بدون قيد أو شرط سوى أنه مشهور بالعلم والورع وهذا هو الأصل، وكذلك كان الذين يفتون قلة وكلّ يتمنى لو كفاه غيره بالإفتاء، ولكن في الزمن الحاضر كثر المفتون حتى أننا نجدهم أكثر عددا من المستفتين، ومع هذا الكم يكتنف البعض منهم غموض في القدرة العلمية و الولاء التام للشريعة، و كذلك نجد في بعض الفتاوى ظاهرة الميل والتعصب لمذهب أو لحزب أو لجماعة أو لمراعاة مصلحة شخصية في بعض الأحيان، وكذلك نرى صدور الفتاوى ممن يعتلون المنابر من خطباء وغيرهم وكثير منها لا يراعى

فيها أحوال الناس التي هي جزء من النظام الذي تقوم عليه الفتوى وكذلك عدم مراعات مقصد الشارع في الفتوى، والذي أُعتبر شرط من شروط الاجتهاد والافتاء، وهذا كله سببه مروج في الذم وضعف في الوازع الديني عند بعض أصحاب هذه الشريحة، اللذان هما مصدران رئيسان للميل الى الشبهات والشهوات، وعلى هذا كله يمكن ان يتغير حكم استفتاء العلماء مما كان عليه الى عدم الاعتداد بفتاوى مجهولي الحال العلمي والإيماني والولائي، والافتاء من كبار العلماء بعدم جواز استفتاء مثل هؤلاء كما حرّم السابقون استفتاء المتساهلين من الفقهاء مع علمهم أنهم أهل للفتوى ولكن صيانة لحفظ الدين من التلاعب بأحكامه من قبلهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

٣. بطلان عقد الزواج خارج المحكمة (١١٧): الأصل في صحة عقد الزواج وجود الولي وشاهدي عدل وإيجاب وقبول وبها يتم العقد دون كتابة عند جهة حكومية أو تثبيت ذلك بورقة أو ما شابهها، وهذا جارٍ على الأصل الذي كان عليه المجتمع من الخوف من الله تعالى وخلو الذم من حقوق الناس وكان الوازع الديني هو الرادع لأغلب الناس أو في بعض العصور كانت العادات والتقاليد والأعراف عند الناس تمنع في الغالب ظلم المرأة، فقليلا ما تجد انكارا لحق زوجة أو نسب طفل، أما ما نعيشه اليوم من مروج لدم كثير من الناس وضعف الوازع الديني وكذلك ضعف في اتباع بعض العادات والتقاليد العشائرية التي شجع الاسلام على ترسيخها، وهذا ما يشهد له الواقع من ضياع حقوق كثير من النساء اللواتي تم زاجهن خارج المحاكم المختصة وكذلك ضياع نسب أطفال بلا ذنب سوى أن الأب لا ذمة له ولا دين يردعه والقانون في المحاكم يعتمد على العقد الذي تم فيها فقط، ولو أجرينا استقراءً وخاصة في المناطق الريفية والقرى لوجدنا اعدادا ليست بالقليلة من النساء المطلقات اللواتي تُركن من غير اثبات حق، وكذلك أولادا بلا نسب، وانا وجدت بنفسني أطفالا سُجلوا بأسماء آباء امهاتهم أو آباء آبائهم لأن الأب فارق الأم أو مات عنها ولا عقد بينهما سوى عقد من قبل امام جامع أو في بعض الأحيان حتى أن الذي يتولى أمر العقد ليس اماماً بل معروف بأنه (الملاء) وهذا العقد لا يتعدى أن يكون مشافهة في مجلس يحضره الاب والشهود وانتهى الأمر، ومع كل هذا الظلم والاجحاف الذي يقع على المرأة يضيع حقها من مهر متأخر ومتعة ونفقة وسكنى وغيرها من الحقوق، ولو استقرنا تاريخ الشريعة الغراء - التي رفعت من

مروج الذمم وأثره في تغير الأحكام الفقهية
د. فراس فياض يوسف الحمداني

شأن المرأة وصانت حقوقها وشددت على انصافها في كل شؤون الحياة- لم نجد لها أوجب توثيق عقد الزواج في المحاكم او عبر كتابته مع حرصها الشديد على حقوق المرأة، وذلك اكتفاء بالشهود وانصياع الناس للحق وبذل الحقوق التي تثبت عليهم وخلو ذممهم منها و قوة الوازع الديني الذي كان له الأثر البالغ في ذلك، واليوم تحقيقا لمقصد الشارع في حفظ حقوق الناس وأنسابهم(١١٨) عامة وحق المرأة خاصة ولمروج ذمم الناس وضعف الوازع الديني لدى كثير منهم أرى أن يُفتى ببطلان أي عقد أو عدم جوازه إلا بعد أن يتم توثيقه لدى المحاكم المختصة صيانة لحقوق الأطفال والنساء، والله تعالى أعلم.

٤. الوصية الواجبة(١١٩): لا شك أنه ليس لمن مات أبوه قبل جده ميراث، وهذه من المسائل المعلومة عند العامة قبل العلماء، وإن حصل خلاف عند بعض العلماء في حكمها خالفوا فيه جمهور الأمة، ولكن لو تأملنا المسألة والظروف التي كانت تحيط بها في السابق وبمن وقعت عليه وفي زمنه وعدم إجازة العلماء لها، لوجدنا ان الابن الذي يموت أبوه كانت له الرعاية والحنان والمودة والمتابعة من قبل الأعمام وهذا ما كان عليه السلف والخلف وكذا غالب الناس في أزمنتهم فلا يضيع اليتيم ولا يلحقه عنت وضيق عيش ما دام له أعمام قلوبهم وأخلاقهم عامرة بشرع الله تعالى وذممهم زاخرة بالخوف منه سبحانه وتعالى، ولذلك لم ير جمهور العلماء جواز الوصية الواجبة وإلى وقتنا الحاضر أغلب العلماء لا يفتون بجوازها، ولكن ما نراه في زمننا من حالات يندى لها الجبين من أحفاد اجتمعت عليهم مصيبتان مصيبة اليتيم ومصيبة الحرمان يستجدون لقمة العيش ويعيشون تحت سقف الحرمان وأبناء أعمامهم الذين هم بنفس درجة القرب من الميت وأعمامهم ينعمون بأموال جدهم تاركهم بلا رعاية ولا مساعدة، وقد عم مروج الذمم هذا كثيرا من الناس بسبب ضعف الوازع الديني والتنافس على الدنيا ورجحان النزعة الفردية والمادية عندهم، ولأجل هذا وغيره ممكن أن نقول علينا تغيير الحكم الفقهي السائد لدى كثير من المفتين من عدم جواز الوصية الواجبة إلى وجوبها وتنقيف الناس على مضمونها وهذا التغيير تحت سلطان مروج الذمم وضعف الوازع الديني اللذين هما أصل انتشار الشبهات والشهوات وغبن حقوق كثير من الناس في ظل بعض فتاوى وأحكام فقهية مبناها على الاجتهاد أصلا، والله من وراء القصد

والهادي إلى السبيل.

٥. البصمة الوراثية (١٢٠): من المعلوم حكم اللعان (١٢١) بين الزوجين الثابت بنص القرآن، حيث يكون اليمين من كلا الزوجين مع اللعن، وباللعان تثبت احكام وأمر تخص الزوجة والزوج ومنها الولد، وثبوت الولد للزوجة أو الزوج هو نتيجة اللعان الذي هو متكون من اليمين والتلفظ باللعن، وكذلك الحال اليوم في المحاكم عند الخصومة والتبرؤ من الولد سواء من الزوج أو الزوجة، أو اتهام الزوج للزوجة بالزنا، فهذا يكون اليمين هو البينة الرئيسة في اثبات ذلك أو نفيه، واليوم وبسبب مروج ذم الناس وضعف الوازع الديني عند الكثيرين منهم يمكن أن نحيل حكم مثل هذه القضية إلى الفحص الطبي المعروف بفحص البصمة الوراثية مع اللعان و اليمين، ولا نحكم باللعان وحده حيث يمكن الحلف واللعن للخلاص من تبعات الولد وغيرها من الحقوق والله تعالى أعلم.

أكتفي بذكر هذه الصور التي يمكن أن تتغير أحكامها، وقد يجد الناظر في المستجدات الاقتصادية والمعاملات المالية وغيرها من التعاملات الموجودة في حياة الناس أحكاما كثيرة ممكن أن تتغير والله تعالى أعلى وأعلم.

الخاتمة

الحمد لله على تمام تيسيره والصلاة والسلام على من كان منارة تفسيره وعلى آله وأصحابه حزه ونصيره وعلى من كان على ما كانوا عليه إلى يوم الدين، أما بعد: فبعد هذه الجولة السريعة مع أروع فقه للصحابه (رضي الله عنهم) ومن جاء بعدهم وسار على هديهم من الأئمة والفقهاء رحمهم الله تعالى جميعا توصلت إلى جملة من النتائج منها:

- ❖ أن مروج الذم اختلاط العهود وفسادها وعدم الوفاء بها.
- ❖ أن مصطلح تغير الأحكام الفقهية ليس على إطلاقه، حيث أن الذي يمكن أن يتغير أو تغير هي الأحكام الفقهية الاجتهادية التي بنيت على عرف او مصلحة.
- ❖ تضافرت الأدلة من المنقول والمعقول على تغير الأحكام الآنف ذكرها.
- ❖ ان تغير الأحكام الفقهية الاجتهادية يمثل طبيعة الشريعة الغراء في المرونة ومواكبة

العصور وإيفائها لمتطلبات الحياة البشرية في كل زمان ومكان وأنها قادرة على معالجة كل المشاكل التي يمر بها الناس على مختلف عصورهم وظروفهم في ظل شريعة الله تعالى وحكمه الشرعي.

❖ ان تغير الاحكام يمثل الجانب التطبيقي لعلم المقاصد الذي يركز على تعليل الأحكام واعمال روح النص الخاص وروح النصوص العامة.

❖ عندما تغيرت بعض الأحكام عند الصحابة (رضي الله عنهم) ومن جاء بعدهم من العلماء والفقهاء لم يكن التغير نسخا ولا تعطيلاً للنصوص ولا تشهياً وإنما هو اعمال لمقصد النص وروحه وتنزيله على أرض الواقع ضمن مراميه وأهدافه إما بصورة خاصة للنص ذاته في تلك الحادثة وإما تحت مظلة النصوص العامة للشريعة.

❖ ان لتغير أحوال الناس من الصلاح إلى ضعف الوازع الديني ومروج ذممهم واختلاطها له أثر واضح في كيفية تنزيل النصوص على حياة الناس، مما يوجب تغير الحكم السابق الذي بني على أساس أن المجتمع في السابق كان له رادع يردعه من دين وخوف من الله تعالى.

❖ ان مروج الذمم له أثر بالغ في بعض الأحكام التي بنيت على أصل براءة الذمم كما كان الأمر في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) من أن الصناع مؤتمنون فيما يكفون به وكان الناس على درجة عالية من مراقبة الخالق سبحانه وتعالى بخلاف ما ظهر في زمن سيدنا علي بن أبي طالب من مروج ذمم كثير منهم وهذا ما دعاه لتضمينهم (صلى الله عليه وسلم) على خلاف ما كان عليه الأمر في الأزمنة الأولى.

❖ ان مروج الذمم له أثر في اختلاف المتأخرين من فقهاء المذاهب مع المتقدمين من أئمتهم بسبب تغير الناس، وهذا واضح وجلي في كل المذاهب، كاختلاف متأخري الحنفية مع المتقدمين في مسائل منها تحليف الشهود وتزكيتهم وعند المالكية كمسألة اتخاذ الكلب وغيرها كثير، ذكرت شيئاً منها في التطبيقات.

❖ ان لعلمائنا المعاصرين أثر جلي في السير على خطى السابقين في تغير الحكم الفقهي الاجتهادي بسبب مروج الذمم وقد ذكرت جملة من فتاواهم في ذلك تمثيلاً لتطبيق هذا المبدأ.

هوامش البحث:

- (١) سورة الشعراء: آية (٨٨ . ٨٩).
- (٢) ينظر تهذيب اللغة (١١ / ٥٠) مادة (مرج).
- (٣) لسان العرب (٢ / ٣٦٥) مادة (مرج).
- (٤) المعجم الوسيط (٢ / ٨٦١) مادة (مرج).
- (٥) ينظر لسان العرب (٢ / ٢٨٥) مادة (روج).
- (٦) المنجد في اللغة (ص: ٣٣٠).
- (٧) تهذيب اللغة (١١ / ٥٠).
- (٨) الزاهر في معاني كلمات الناس (١ / ٤٨٠).
- (٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥ / ١٩٢٦).
- (١٠) لسان العرب (١٢ / ٢٢١) مادة (ذم).
- (١١) التعريفات (ص: ١٠٧).
- (١٢) معجم اللغة العربية المعاصرة (١ / ٨٢١).
- (١٣) ينظر التعريفات للجرجاني (ص: ١٠٧).
- (١٤) تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ٣٤٣).
- (١٥) سورة الاعراف الآية (١٧٢).
- (١٦) ينظر الكلبيات (ص: ٤٥٤).
- (١٧) دستور العلماء وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٢ / ٨٩).
- (١٨) سورة مريم الآية (١٢).
- (١٩) تهذيب اللغة (٤ / ٦٩).
- (٢٠) ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥ / ١٩٠١).
- (٢١) ينظر المخصص (٣ / ٤٠٩).

(٢٢) ينظر شرح مختصر الروضة (١ / ٢٤٧)، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣ / ٢٩٠)، والإبهاج في شرح المنهاج (١ / ٤٣)، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٤٨)، والتعريفات للجرجاني (ص: ٩٢)، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص: ٦٢)، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١ / ٢٥).

(٢٣) ينظر الدر المختار وحاشية ابن عابدين (١ / ٣٧)، والقاموس الفقهي (ص: ٩٦).

(٢٤) سورة الأنفال الآية (٦٥).

(٢٥) سورة الأنفال الآية (٦٦).

(٢٦) البرهان في علوم القرآن (٢ / ٤٢).

(٢٧) سورة المائدة الآية (١٠٥).

(٢٨) البرهان في علوم القرآن (٢ / ٤٢).

(٢٩) رواه الإمام البخاري (٨ / ٢٨) برقم (٦١١٦).

(٣٠) رواه الإمام مسلم (١ / ٤٧) برقم (٦٨).

(٣١) رواه الإمام مسلم (١ / ٣٣) برقم (١٤).

(٣٢) رواه الإمام أحمد (٤ / ٤٢٣) برقم (١٩٨٠٧)، وقال عنه الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(٣٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٦ / ٢٨٣) برقم (٦٧٣٩)، وقال عنه الشيخ احمد شاکر: اسناده صحيح.

(٣٤) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٦ / ٨١) برقم (٥١٥٠).

(٣٥) رواه الامام البخاري في صحيح (٧ / ١٠٣) برقم (٥٥٦٩).

(٣٦) رواه الامام البخاري في صحيح (٧ / ٧٦) برقم (٥٤٢٣).

(٣٧) تفسير القرطبي (١٢ / ٤٨).

(٣٨) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٨ / ٢٢٩) برقم (٧٦٢٠).

- (٣٩) ينظر شرح النووي على مسلم (١٨ / ١٢٩)، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص: ٣١٢)، والقواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١ / ٣٥٩).
- (٤٠) ينظر شرح القواعد الفقهية (ص: ٢٢٧).
- (٤١) ينظر الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص: ٢٨٥).
- (٤٢) شرح القواعد الفقهية (ص: ٣١٢).
- (٤٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤ / ٨٠).
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) رواه الإمام البخاري في صحيحه (٥ / ٢٠٢٧) برقم (٤٩٨٦)، والإمام مسلم في صحيحه (٥ / ١٣٣) برقم (٤٥١٩).
- (٤٧) شرح صحيح البخاري ابن بطال (٦ / ٥٤٨).
- (٤٨) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١ / ٣٥٩).
- (٤٩) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٤ / ١٨٤) برقم (٣٦٦٦).
- (٥٠) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢ / ٤٤٤).
- (٥١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣ / ١١٩٢).
- (٥٢) الشافي في شرح مسند الشافعي (٤ / ٤٨٨).
- (٥٣) المصدر نفسه.
- (٥٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢ / ٤٤٤).
- (٥٥) ينظر المسالك في شرح موطأ مالك (٥ / ٣٥١)، والسنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٨ / ٣١٩)، وشرح السنة للبخاري (١٠ / ٣٣٢).
- (٥٦) رواه الإمام البخاري في صحيحه (٦ / ٢٤٨٨) برقم (٦٣٩٧).
- (٥٧) رواه الإمام البخاري في صحيحه (٢ / ٦) برقم (٩٠٠).

- (٥٨) رواه الإمام البخاري في صحيحه (١ / ١٧٣) برقم (٨٦٩)، والإمام مسلم في صحيحه (٢ / ٣٤) برقم (٩٣٠).
- (٥٩) المبسوط للسرخسي (١١ / ٩).
- (٦٠) الاستذكار (٢ / ٤٦٨).
- (٦١) شرح سنن أبي داود للعيني (٣ / ٥١).
- (٦٢) مسند الشافعي (١ / ١٥٥).
- (٦٣) شرح سنن أبي داود للعيني (٣ / ٥٤).
- (٦٤) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢ / ٦٦٥).
- (٦٥) مختصر خلافيات البيهقي (٣ / ٤٣٧).
- (٦٦) ينظر المصدر نفسه (٣ / ٤٣٧).
- (٦٧) السنة والتشريع (ص: ٦٥).
- (٦٨) المنتقى شرح الموطأ (٦ / ١٤٠).
- (٦٩) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٦ / ٢٧٠).
- (٧٠) ينظر درر الحكام شرح غرر الأحكام (٢ / ٤١٥)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق (٦ / ٢٣٤)، والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٥ / ٤٣٩).
- (٧١) درر الحكام شرح غرر الأحكام (٢ / ٤١٥).
- (٧٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٥ / ٤٣٩).
- (٧٣) ينظر تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام (٢ / ٣٩).
- (٧٤) المصدر السابق.
- (٧٥) الوسيط في المذهب (٤ / ١٨٨).
- (٧٦) كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٨ / ٢٣٠).
- (٧٧) ينظر المبسوط للسرخسي (١٩ / ٤١)، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥ / ٢٩٦).

- (٧٨) الاختيار لتعليل المختار (٢ / ١٦٤).
- (٧٩) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق (٤ / ١٨٤).
- (٨٠) المصدر السابق.
- (٨١) المصدر نفسه.
- (٨٢) ينظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق (٧ / ٨٤).
- (٨٣) المصدر نفسه.
- (٨٤) البناية شرح الهداية (٥ / ٢٢١).
- (٨٥) ينظر العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (١ / ٣٢٧)، وتبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام (٢ / ١٤٩)، ومعين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام (ص: ١٧٥)، والدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار (ص: ٤٧٣).
- (٨٦) ينظر معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام (ص: ١٧٥).
- (٨٧) ينظر تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام (٢ / ١٤٩).
- (٨٨) ينظر المصدر السابق.
- (٨٩) ينظر العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (١ / ٣٢٧)، وتبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام (٢ / ١٤٩)، ومعين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام (ص: ١٧٥).
- (٩٠) العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (١ / ٣٢٨).
- (٩١) الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية (٣ / ٢٦٠).
- (٩٢) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (٢ / ٣٣٨).
- (٩٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٣ / ٥٢٦).
- (٩٤) موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي (٢ / ٢٩١)، ومسند الإمام الشافعي (ص: ٢٢٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٢٥٩)، ومعرفة السنن والآثار (٩ / ٣٦)، والاستذكار (٧ / ٢٨٠).

- (١٩٤)، وصححه الالباني في ارواء الغليل، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٥/٢٥٤).
- (٩٥) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (١١ / ٥٤).
- (٩٦) المصدر السابق.
- (٩٧) ينظر الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢ / ٣٤٤)، وحاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (٢ / ٤٩٦)، ومنح الجليل شرح مختصر خليل (٤ / ٤٥٣).
- (٩٨) منح الجليل شرح مختصر خليل (٤ / ٤٥٣).
- (٩٩) ينظر الإتيان والإحكام في شرح تحفة الحكام (٢ / ١٩٠).
- (١٠٠) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٦ / ١٧٢).
- (١٠١) ينظر كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٩ / ٣٣٨).
- (١٠٢) رواه الإمام البخاري في صحيحه (٨ / ٧٦) برقم (٦٣٥١).
- (١٠٣) ينظر المنثور في القواعد الفقهية (١ / ٤٠٦).
- (١٠٤) فتح الباري لابن رجب (٥ / ٣٠٩).
- (١٠٥) إشكالية تغيير الأحكام الشرعية (ص: ١٧).
- (١٠٦) الثبات والشمول في الشريعة (ص: ٤٤٩).
- (١٠٧) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (١ / ٣٣٠).
- (١٠٨) ينتظر درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١ / ٤٧)، والقواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١ / ٣٥٥ و ٣٦١)، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص: ٣١١).
- (١٠٩) ينتظر الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص: ٣١١).
- (١١٠) المصدر السابق (ص: ٦٠).
- (١١١) فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى (١٩ / ٣٩) رقم الفتوى (٨٨٧٥).
- (١١٢) الفتاوى الاقتصادية فتوى رقم (٣٠)، موقع الإسلام (<http://fatawa.al-islam.com>).

(١١٣) سورة النور بعض آية (٣١).

(١١٤) السؤال رقم (٦٦٣١) موقع الشيخ محمد خير الشعال - <http://www.dr-shaal.com/fatwa> باب لباس المرأة وزينتها خارج المنزل.

١١٥

(١١٦) سورة النحل بعض آية (٤٣).

(١١٧) قد يعترض البعض ويقول أن المحاكم اليوم لا تحكم بما أنزل الله فكيف توجب التحاكم إليها؟ نقول:

أولاً: ليس كل ما في المحاكم من قوانين هو ليس من شرع الله تعالى بل ان أغلب قوانين الأحوال الشخصية مما جاء وفقاً للشرعية الإسلامية وبالتحديد قضية عقد الزواج حيث تتوفر فيها أركان العقد من ولي وشاهدين وإيجاب وقبول.

ثانياً: لو سلمنا أنه لا يجوز التحاكم إلى مثل هذه المحاكم، هل يجوز ترك الناس يأكل القوي الضعيف وتضيع الحقوق وتضيع أنساب كثير من الأطفال؟ هل الشريعة - التي جاءت لحفظ ضروريات خمس منها حفظ النسب والمال - تقبل بضياعهما لهذا السبب؟ لا شك أنها لا تقبل، وما لا يدرك كله لا يترك جله، والله تعالى أعلم.

(١١٨) حيث أن حفظ النسب والمال ضروريان من ضروريات الشريعة الإسلامية الواجب حفظها.

(١١٩) وصورتها أن يوصي الجد لأبناء ابنه المتوفى بشيء من الميراث يعطى لهم بعد موته.

(١٢٠) هي (مجموعة من المعلومات الجزيئية التي تكون الحمض النووي أو ما يسمى بال DNA أو البصمة الوراثية)، و DNA: هو اختصار لكلمة Deoxyribonucleic acid وهو عبارة عن حمض وراثي يوجد في انوية خلايا الكائنات الحية، وهو الحمض النووي المسؤول عن نقل الصفات الوراثية عبر الاجيال، ويعد هذا الحمض الجزيئات الاكثر تعقيدا في جسم الانسان، ويعود الفضل في اكتشاف الحمض النووي هما العالمان (واتسون وكريك) في عام ١٩٥٣م، ينظر تحليل البصمة الوراثية ومدى حجيتها القانونية في مسائل الاثبات القانوني (ص ٢١٤)، دراسة مقارنة بحث

مقدم من قبل المدرس المساعد ايناس هاشم رشيد جامعة كربلاء كلية القانون، نشر: مجلة رسالة الحقوق السنة الرابعة. العدد الثاني. ٢١٠٢م.

(١٢١) اللعان: هو شهادات مؤكدة بأيمان من الجانبين، مقرونة بلعن من الزوج، وغضب من الزوجة، عند الحاكم أو نائبه.

- حكمة مشروعيتها: إذا رأى الرجل امرأته تزني ولم يمكنه إقامة البينة، أو قذفها بالزنى ولم تقر هي بذلك، وحتى لا يلحقه العار بزناها ويفسد فراشه، أو يلحقه ولد غيره، شرع الله عز وجل اللعان حلاً لمشكلته، وإزالة للحرَج عنه، ويستحب وعظهما وتخويفهما بالله قبل اللعان.

- إذا نكل الزوج وامتنع عن الأيمان فعليه حد القذف ثمانين جلدة، وإذا نكلت الزوجة وأقرت بالزنى أقيم عليها الحد وهو الرجم. ينظر: مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة (ص: ٨٤٨).

المصادر والمراجع

بعد القرآن العظيم:

١. الإبهاج في شرح المنهاج، المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢. الإتيقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد الفاسي ميارة (المتوفى: ١٠٧٢ هـ)، الناشر: دار المعرفة.
٣. الاختيار لتعليل المختار، المؤلف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣ هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة، النشر: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
٤. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب

- العربي، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٥. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٦. الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطاء، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ م - ٢٠٠٠ هـ.
٧. الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المؤلف: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢ هـ)، المحقق: الحبيب بن طاهر، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٩. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥-١٩٧٥.
١٠. البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠ هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية.
١١. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٢. البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
١٣. البناية شرح الهداية، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٤. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، المؤلف: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: محمد مظهر بقاء، الناشر: دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
١٥. تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، المؤلف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٦. تحرير ألفاظ التنبية، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
١٧. تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت: علي عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد.
١٨. تحليل البصمة الوراثية ومدى حجيتها القانونية في مسائل الإثبات القانوني (ص ٢١٤)، دراسة مقارنة بحث مقدم من قبل المدرس المساعد ايناس هاشم رشيد جامعة كربلاء كلية القانون، نشر: مجلة رسالة الحقوق السنة الرابعة. العدد الثاني. ٢١٠٢ م.
١٩. التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)،

- المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٠. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.
٢١. تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٢٢. الثبات والشمول في الشريعة، المؤلف: عابد بن محمد السفياي، الناشر: مكتبة المنار - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٤. الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٥. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، المؤلف: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (المتوفى: ١١٨٩هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٦. الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الحصني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)، المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٧. الدر المختار وحاشية ابن عابدين، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٨. الدر المختار وحاشية ابن عابدين، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٩. الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، التعليقات بقلم: العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ضبط نصه، وحقه، وقام على نشره: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الناشر: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٣٠. درر الحكام شرح غرر الأحكام، المؤلف: محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا - أومنلا أو المولى - خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
٣١. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، المؤلف: علي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، تعريب: فهمي الحسيني، الناشر: دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣٢. دستور العلماء وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون، المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٣. الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٠م.

٣٤. السنة والتشريع، المؤلف: موسى شاهين لاشين (المتوفى: ١٤٣٠هـ)، قدم له وعنى بإعداده وإخراجه: د. علي أحمد الخطيب، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في مجلته، شعبان ١٤١١ هـ.
٣٥. السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، تحقيق ونشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى. ١٣٤٤هـ.
٣٦. الشافي في شرح مسند الشافعي، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان -أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
٣٧. شرح السنة للبغوي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي -دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
٣٨. شرح القواعد الفقهية، المؤلف: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ)، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، الناشر: دار القلم -دمشق/ سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
٣٩. شرح سنن أبي داود، شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٠. شرح صحيح البخاري، المؤلف: ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك

- (المتوفى: ٤٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤١. شرح مختصر الروضة، المؤلف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٤٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٣. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، المؤلف: أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (المتوفى: ١٠٩٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٤. فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى: المؤلف: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ (عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي)، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض.
٤٥. الفروق اللغوية للعسكري، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
٤٦. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المؤلف: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (المتوفى: ١١٢٦هـ)، المحقق: رضا فرحات، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.

٤٧. القاموس الفقهي، المؤلف: الدكتور سعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر. دمشق - سورية، الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٨. القاموس الفقهي، المؤلف: سعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٩. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، المؤلف: د. محمد مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٥٠. كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض.
٥١. كفاية النبيه في شرح التتبيه، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٧١٠هـ)، المحقق: مجدي محمد سرور، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
٥٢. الكليات، المؤلف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.
٥٣. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعا لإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٥٤. المبسوط للسرخسي، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٥٥. المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هندواوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت،

- الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٥٦. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، المؤلف: أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (المتوفى: ٦١٦ هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٥٧. مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة (ص: ٨٤٨)، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، الناشر: دار أصدقاء المجتمع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الحادية عشرة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٥٨. مختصر خلافيات البيهقي، المؤلف: أحمد بن فرح (بسكون الراء) بن أحمد بن محمد بن فرح اللّخمى الإشبيلي، نزيل دمشق، أبو العباس، شهاب الدين الشافعي (المتوفى: ٦٩٩ هـ)، المحقق: د. زياب عبد الكريم زياب عقل، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٥٩. المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٦٠. المسالك في شرح موطأ مالك، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣ هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى له: د. يوسف القرضاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٦١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٦٢. مسند الشافعي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبته على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، تحقيق: يوسف علي الزواوي الحسني، وعزت العطار الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م.
٦٣. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (المتوفى: ٢٦١ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة سنة ١٣٣٤هـ.
٦٤. معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٦٥. معجم لغة الفقهاء، المؤلف: محمد رواس قلنجي - حامد صادق قنبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٦٦. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤.
٦٧. معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلنجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٦٨. معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، المؤلف: أبو الحسن، علاء الدين، علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (المتوفى: ٨٤٤هـ)، الناشر: دار الفكر.
٦٩. المنتقى شرح الموطأ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار

- محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ.
٧٠. المنثور في القواعد الفقهية، لمؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٧١. منح الجليل شرح مختصر خليل (٤/ ٤٥٣)، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩ م.
٧٢. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.
٧٣. المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
٧٤. موجبات تغير الفتوى في عصرنا الحاضر، تأليف: الدكتور يوسف القرضاوي، مطبوعات الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين/ لجنة التأليف والترجمة، ضمن سلسلة قضايا الأمة رقم (١).
٧٥. موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، المؤلف: مالك بن أنس الأصبحي، (المتوفى ١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (المتوفى ٢٤٤هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، تحقيق: الدكتور بشار معروف.
٧٦. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفري، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو والدكتور/ محمد حجي والأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ والدكتور/ عبد الله المرابط الترغي، والأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ والأستاذ/ محمد الأمين بوخبزة والدكتور/ أحمد الخطابي، والأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ والدكتور/ محمد حجي، الناشر:

- دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.
٧٧. الوجيز في إيضاح قواعد الفقهاء الكلية، المؤلف: الشيخ الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٧٨. الوسيط في المذهب، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- مواقع الانترنت:
٧٩. إشكالية تغيير الأحكام الشرعية، للكاتب: يحيى محمد، بحث نشر على موقع الحوار المتمدن بتاريخ: ١٢/٨/٢٠١٠م، <http://www.ahewar.org>.
٨٠. موقع الفتاوى الاقتصادية، موقع الإسلام (<http://fatawa.al-islam.com>).
٨١. موقع الشيخ محمد خير الشعال <http://www.dr-shaal.com/fatwa> / باب لباس المرأة.